هذه القضية قبل المجلس الوطني، ومن هذا المنطلق نفسه عولجت داخل المجلس الوطني. وفي تقديري أن المعالجة التي جرت داخل المجلس الوطني كانت من حيث الجوهر، أكثر تقدماً من تلك المعالجات العامة التي كانت قد تمت خارجه لأنها تناولت بشكل ملموس ومفصل تجربة العلاقة خلال الفترة الماضية، سواء العلاقة السياسية أو العلاقة في اطار اللجنة المشتركة. وقد وضعنا في المجلس الوطني أسساً نعتقد أنها لا تزال صالحة، من أجل اعادة تصحيح هذه العلاقة، وخصوصاً فيما يتعلق بعمل اللجنة المشتركة. نحن نعرف أن مهمة هذه اللجنة هي دعم الصمود، بمعنى أنها يجب أن تضع أمامها وظيفة رئيسية تتلخص في مقاومة سياسة واجراءات الاحتلال للاستيلاء على الأرض وللتوسع، وبالاضافة إلى ذلك، دعم المؤسسات والهيئات الوطنية بشكل عام. إن السياسة التي كانت تعتمد من قبل اللجنة السابقة، كانت تفتقر عموماً إلى مثل هذا الأساس. ففيما يتعلق بالاستيطان وافراغ الأرض مثلاً، كان الدعم يوجه إلى كبار الملاك والمزارعين داخل المناطق المحتلة، بينما لم يصب المزارعين الصغار أصحاب الملكيات المحدودة أي دعم في حين أن هؤلاء هم الأكثر تضرراً من سياسة الاحتلال الاقتصادية والاستيطانية. وفي مواجهة هذا السلوك، جرى التأكيد على أنه ينبغي تصحيح هذه السياسة بتوجيه الدعم لإقامة تعاونيات زراعية لصغار المزارعين وتوسيع وتشجيع هذه التعاونيات على أوسع نطاق من أجل استثمارالأرض، وعدم هجرتها إلى سوق العمل الاسرائيلي.

ثمة مثال آخر يتعلق بموضوع الهجرة.

ان اعداداً هائلة من المثقفين والمهنيين الفلسطينيين يهاجرون سنوياً من المناطق المحتلة. وان دور لجنة دعم الصمود يجب ألا يكون توجيه الدعم لهذه الشخصية أوتلك، لهذه المؤسسة الوهمية أوتلك، بل لتطوير الصناعات الوطنية، تطوير دور المؤسسات والنقابات والاتحادات الوطنية، تطوير مشاريع الاسكان التي تشرف عليها البلديات ايجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب المثقفين والمهنيين داخل الأرض المحتلة وتدعيم صمودهم. وينطبق الأمر نفسه على الصناعات الوطنية، وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، بالاضافة إلى دعم النقابات والمؤسسات والاتحادات بشكل متوازن، وعلى أساس دورها في النضال ضد الاحتلال كمقياس رئيسي. هذا هوالاتجاه الذي أكد عليه المجلس الوطني الأخير، بعد نقاش حاد، وأرسى اسسه التفصيلية. المشكلة هي أن سياسة الحكم الاردني تتعاكس معنا، وذلك لا ينبغي الاستسلام له بحيث يؤدي إلى استنكاف الطرف الفلسطيني عن تولي واجبه في هذا المضمار.

أما بشأن اللجنة المشتركة، فنحن، منذ قمة بغداد، طالبنا ولا زلنا نطالب، وأكدنا على ذلك في المجلس الوطني الأخير، بالتطبيق الفعلي للقرار العربي بوحدانية تمثيل منظمة التحرير، بمعنى أن منظمة التحرير يجب أن تكون المسؤولة وحدها عن هذه الأموال، وعلى الطرف الاردني أن يقدم التسهيلات، لا ان يكون شريكاً مع المنظمة على قدم المساواة، وفي احيان اخرى يتقدم على دور المنظمة فيما يتعلق بدعم الصمود.

هذا هو الأساس الذي لا زلنا نعتمده. وقد تم التأكيد في المجلس